



Distr.
GENERAL

A/37/130
7 September 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفعّوية في حالات الكوارث :

البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

المساعدة في انعاش غامبيا وتعميرها

تقرير الأمين العام

- ١ - أعربت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٦ / ٢٢٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، عن بالغ القلق ازاء ما حاق بغامبيا ، نتيجة للأحداث الأخيرة ، من هلاك واسع النطاق في الأرواح والممتلكات . ورجت الجمعية العامة من الأمين العام ، في جملة أمور ، أن ينظم برنامجا خاصا للمساعدة الطارئة لتقدّم المساعدة المالية والتقنية والمادية لغامبيا لتمكينها من سدّ حاجاتها الملحة في مجال الانعاش والتعمير .
- ٢ - وعملا بذلك القرار ، نظّم الأمين العام بعثة مشتركة بين الوكالات لزيارة غامبيا في آذار / مارس ١٩٨٢ ، حيث أجريت مشاورات أولية مع الحكومة .
- ٣ - واثرا لزيارة ، زودت حكومة غامبيا البعثة بمعلومات مفصلة عن التدابير الإضافية اللازمة لمعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأساسية . وفي تموز / يوليه ١٩٨٢ ، أجرت البعثة مناقشات ختامية مع الحكومة .
- ٤ - ويوضح تقرير البعثة ، المرفق بهذه الوثيقة ، الملامح البارزة لاقتصاد غامبيا . كما يوضح الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأحداث ٣٠ تموز / يوليه ١٩٨١ ويصرّح تفاصيل ثلاثة مشاريع أعدتها الحكومة في ضوء تلك الأحداث . وأوصت البعثة بتقدّم المساعدة الدولية لها .

* A/37/150

.../...

82-23652

٥ - وفي الفقرة ٥ من القرار ٣٦/٢٢٠ ، دعت الجمعية العامة عددا من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى الى أن تعرض على هيئات ادارتها الاحتياجات الخاصة لغامبيا والى ابلاغ الأمين العام بما تتخذه تلك الهيئات من قرارات في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ . وستسوخ ردود هذه الهيئات في تقرير للأمين العام يشمل غامبيا وبلدان أخرى كانت الجمعية العامة قد رجحت من الأمين العام تنظيم برامج لتقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة لها .

المرفق

تقرير البعثة الموفدة إلى غامبيا

(١٨-٢٢ آذار/مارس و١٩-٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٢)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٥- ١	أولا - مقدمة
٤	١٩- ٦	ثانيا - معلومات أساسية
٤	٧- ٦	ألف - الخواص الطبيعية
٤	٩- ٨	باء - السكان
٤	١١- ١٠	جيم - الحكومة
٥	١٨- ١٢	دال - الوضع الاقتصادي
٦	١٩	هاء - العملة
٧	٢٨- ٢٠	ثالثا - الاقتصاد والمالية
٧	٢١- ٢٠	ألف - الناتج والدخل
٧	٢٢	باء - السياحة
٧	٢٥- ٢٣	جيم - الهجرة من الريف إلى الحضر
٨	٢٦	دال - مالية الحكومة
١٠	٢٧	هاء - ميزان المدفوعات
١٠	٢٨	واو - مساعدة صندوق النقد الدولي
		رابعا - الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،
١٢	٣٢- ٢٩	١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٥/١٩٨٦
١٤	٦٠- ٣٣	خامسا - أحداث ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨١
١٤	٣٦- ٣٤	ألف - التمرد
١٤	٥٣- ٣٧	باء - التكاليف الاقتصادية للاضطرابات
٢٠	٦٠- ٥٤	جيم - تدابير الاغاثة والاصلاح

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٢	١٠٣-٦١	سادسا - برنامج المساعدة الموصى به
٣٣	١١٣-١٠٤	سابعا - ملخص النتائج والاستنتاجات

التذييل

٣٥	الجدول ١ - النفقات والالتزامات من جانب صندوق الطوارئ
	الجدول ٢ - منح نقدية وردت استجابة لنداء وجهه رئيس غامبيا في آب/أغسطس
٣٧	١٩٨١
٣٨	الجدول ٣ - المعدات اللازمة لاصلاح وتعزيز منشآت الأرز المروى (المشروع ١) ..
٤١	خريطة غامبيا

أولا - مقدمة

- ١ - قامت بعثة مشتركة بين الوكالات يرأسها وكيل الأمين العام ومنسق برامج المساعدة الاقتصادية الخاصة بزيارة غامبيا في الفترة من ١٨ الى ٢٢ اذار/مارس ١٩٨٢ . وأجريت مناقشات أولية مع ممثلي حكومة غامبيا تتعلق بالمساعدة التي يحتاج اليها البلد لانعاش وتعمير تلك القطاعات من الاقتصاد التي تضررت كنتيجة مباشرة لتمرد حدث في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨١ .
- ٢ - وخلال المناقشات ، أوضحت الحكومة أن أحداث ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨١ أكدت الحاجة الماسة لدفع تنفيذ عدد من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية الواردة في خطة التنمية الوطنية الثانية لغامبيا والتي قصد بها التغلب على ظروف غير مرضية في عدد من المجالات . وتود الحكومة بوجه خاص ، تنفيذ مشاريع وبرامج في مجالات انتاج الأغذية وتوظيف الشباب والاتصالات وانجاز ذلك في إطار تنمية ريفية متكاملة . والمأمول ، من خلال تلك المشاريع ، تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية ورفع مستويات الدخل باستحداث أنشطة انتاجية وبالتالي الحد من انتقال سكان الريف الى المناطق الحضرية . ومن المقرر ايلاء اهتمام خاص لتدريب الشباب وايجاد فرص لتوظيفهم ومشاركتهم في التنمية المجتمعية . وركزت الحكومة أيضا أنها أعطت أولوية لتحسين نظام البث الاناعي وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية .
- ٣ - واثار زيارة البعثة ، وفرت الحكومة معلومات اضافية . ويتضمن ذلك تفاصيل الضرر أو الخسائر التي تكبدتها قطاعات مختلفة من الاقتصاد ، بما في ذلك الضرر المادي الذي لحق بالهياكل الأساسية والخصائر في الإيرادات الناجمة عن تعطيل النشاط الاقتصادي بعد محاولة الانقلاب . وأوضحته الحكومة أيضا كمية الموارد التي وجدتتها ضرورية للتحويل عن التنمية المخططة من أجل مواجهة النفقات غير العادية المتكبدة نتيجة للتمرد . وفضلا عن ذلك ، وفرت الحكومة معلومات مفصلة تتعلق بثلاثة مشاريع ذات أولوية ترغب في تنفيذها لسد الاحتياجات العاجلة للسكان .
- ٤ - وجرت المداولات الختامية بين البعثة وحكومة غامبيا في بانجول في الفترة من ١٩ و ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٢ .
- ٥ - وتود البعثة أن تسجل تقديرها للتعاون الكامل الذي لقيته من حكومة غامبيا في توفير المعلومات اللازمة لأعمال البعثة . وتعبر البعثة أيضا عن الشكر والتقدير للمساعدة التي تلقتها من الممثل المقيم والممثل المقيم بالانابة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في بانجول .

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - الخواص الطبيعية

- ٦ - تتكون غامبيا ، التي تقع على ساحل غرب افريقيا ، من شريط منخفض من الأرض على طول شاطئ نهر غامبيا ، يمتد الى الداخل لمسافة تبلغ نحو ٤٨٠ كيلومترا ويغطي مساحة اجمالية قدرها ٣٦٨ ١٠ كيلومترا مربعا . وهي تشكل أرضا محصورة داخل جمهورية السنغال .
- ٧ - ويتميز المناخ بموسم جاف طويل يمتد من تشرين الأول / اكتوبر الى أيار / مايو وموسم ممطر قصير مدته أربعة أشهر يبدأ في حزيران / يونيه . ويبلغ المتوسط السنوي لسقوط الأمطار نحو ١٠٠٠ مم ولكن الاختلافات تتسع من عام الى آخر حيث تتراوح من ٨٠٠ مم الى ١٢٠٠ مم .

باء - السكان

- ٨ - يقدر عدد السكان في منتصف عام ١٩٨٢ بنحو ٦٣٥ ٠٠٠ نسمة معظمهم من سكان الريف . وبالرغم من أن عدد سكان الحضر صغير الا أنه يتزايد بمعدل سريع - ٤٢ في المائة في السنة ، بالمقارنة بالمتوسط القومي البالغ ٢٦ في المائة . ويعيش حوالي ٢٠ في المائة من السكان الآن في العاصمة بانجول أو في المنطقة الحضرية المحيطة بها . ويشكل الأطفال تحت سن ١٥ عاما ، ٤١ في المائة من اجمالي عدد السكان .
- ٩ - وتعد الكثافة السكانية العامة مرتفعة حيث يبلغ معدل لها ٩٠ نسمة في الكيلومتر المربع . وقد أدى الاستخدام المكثف للأراضي الناجم عن ذلك الى تدهور خطير في التربة الزراعية .

جيم - الحكومة

- ١٠ - حصلت غامبيا على الاستقلال في ١٨ شباط / فبراير ١٩٦٥ . وفي ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٧٠ أصبح البلد جمهورية برئاسة السير داودا جافاره . ويواصل الرئيس جافاره تقلد منصب الرئيس بعد أن أعيد انتخابه في عام ١٩٧٢ ، وعام ١٩٧٧ ، وفي أيار / مايو عام ١٩٨٢ . وقد أثبتت حكومة غامبيا التزامها الشديد بالديمقراطية البرلمانية ، واستمرت في المحافظة على الحرية الفردية الحقيقية .
- ١١ - وفي ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ وقع رئيس غامبيا ورئيس دولة السنغال ميثاق اتحاد كوندراي بين البلدين صدقت عليه السلطة التشريعية في كل من البلدين في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ وأصبح ساري المفعول في ١ شباط / فبراير ١٩٨٢ . وينهض الاتحاد الكوندراي تحت اسم سنغامبيا بأعباء الاندماج السياسي والاقتصادي التدريجي للبلدين ، واندماج القوات المسلحة ،

والتنسيق في ميدان الاتصالات ، واقامة مؤسسات مشتركة . وفيما يتعلق بالتخطيط والتنمية ، ذكر رئيس غامبيا أن الاتحاد الكونفدرالي " سوف يعني توافق خططنا الانمائية وتنسيق الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الانمائية ، والقيام بمشاريع اقليمية مشتركة " . (مقدمة خطة السنوات الخمس الثانية ، (٨٦/١٩٨٥ - ٨٢/١٩٨)

دال - الوضع الاقتصادي

١٢ - الاقتصاد الزراعي في معظمه حيث تمت الزراعة نحو ٨٠ في المائة من السكان بأسباب الحياة وتعد مسؤولة عن ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وعلاوة على ذلك فان الاقتصاد يقوم على قاعدة ضيقة جدا ان يعتمد الى درجة كبيرة على الفول السوداني . والفول السوداني هو المصدر الرئيسي للدخل النقدي للمزارعين كما يمثل انتاجه وتجهيزه أكثر من ٩٠ في المائة من قيمة الصادرات الاجمالية . والواقع ان قيمة الفول السوداني الذي يجرى تسويقه هي وحدها أهم عامل في نمو الدخل في غامبيا ، وهي المحدد الأساسي للتطورات المالية والنقدية وتطورات ميزان المدفوعات في ذلك البلد . والقطن هو المحصول النقدي الرئيسي الآخر ولكنه لا يمثل الا نسبة صغيرة من الانتاج الزراعي .

١٣ - وأهم المحاصيل الغذائية في غامبيا السرفوم والدخن والأرز الذي يعد السلعة الرئيسية للسكان . بيد أنه بسبب التنافس مع الفول السوداني فان الانتاج الغذائي المحلي لا يغطي سوى ٧٠ في المائة من الاحتياجات الغذائية للبلد ؛ الذي يستورد نحو ٣٥ . . . طنا من الحبوب معظمها من الأرز .

١٤ - وتعد الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك (من الناحيتين التجارية والحرفية) من الأنشطة الاقتصادية الهامة وان كانت امكاناتها لم تستغل بسعد بالكامل . وهناك موارد أحراج جيدة ولكنها تستنزف بما يجرى حاليا من استغلال الغابات لاستهلاك الخشب .

١٥ - أما القطاع الحديث فهو نشيط نسبيا على الرغم من صغره . وتعد التجارة العابرة (الترانزيت) الى السنغال والبلدان المجاورة الأخرى مصدرا للدخل للبلد بصفة عامة وكذلك لميزانية الحكومة ؛ وتوفر السياحة الآن - التي تزايدت أهميتها طوال العقد المنصرم - توظيف مباشر لنحو ٢٢٠٠ شخصا وهي ثاني أكبر صاحب عمل في القطاع الحديث بعد الحكومة . وتوظف الحكومة حوالي ٢٥ في المائة من اليد العاملة بأجر أساسا في الانشاء والتعليم والصحة العامة .

١٦ - والنشاط الصناعي محدود للغاية : مصنعان لانتاج زيت الفول السوداني ، ومصنع للمشروبات غير الكحولية ، ومصنع للأحذية ، تقع جميعها في بانجول وتشكل الحجم الاجمالي للانتاج الصناعي .

١٧ - والتفاوت في مستويات الدخل بين سكان الحضر وسكان الريف كبير : ويربو دخل الفرد من سكان الحضر المقدر بمبلغ ٥٥٠ من دولارات الولايات المتحدة سنويا ، على أربعة أمثال دخل الفرد من سكان الريف . وقد صنفت الأمم المتحدة البلد بوصفه من بين أقل البلدان نموا .

١٨ - ويمكن أن يتأثر الاقتصاد بعوامل عديدة خارجة عن سيطرة الحكومة مثل تقلبات الطقــــــــس والأسعار العالمية للقول السوداني ، والهبوط الاقتصادي في أسواق غامبيا السياحية . وعلاوة على ذلك فإن التغيرات في الانتاج الزراعي تؤثر مباشرة على قطاعين آخرين من الاقتصاد : الصناعــــــــة التحويلية التي تتمثل أساسا في انتاج الزيوت ، والتجارة .

هـ - العملــــــــة

١٩ - وحدة العملة الوطنية هي " الدالاسي " المرتبط بالجنيه الاسترليني بسعر ٤ دالاسي لكل جنيه استرليني . وقد تم تحويل تقديرات تكاليف المشاريع الواردة في هذا التقرير الى دولارات الولايات المتحدة بسعر ٢ دالاسي لكل دولار .

ثالثا - الاقتصاد والمالية

ألف - الناتج والدخل

٢٠ - في السنوات التي تلت الاستقلال مباشرة ، استفاد اقتصاد غامبيا من الأسعار العالمية المواتية بصورة عامة ، التي حصل عليها من إنتاج الفول السوداني ، وان كان نمو الدخل قد تغيّر الى حد بعيد من عام الى عام ، عاكسا اختلافا في أسعار الفول السوداني . بيد أنه حدث فسي السنوات ١٩٧٤/٧٣ و ١٩٧٩/٧٨ ركود فعلي في الاقتصاد ، فسجل معدلا سنويا متوسلا للنمو مقداره ١ في المائة .

٢١ - وفي الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ تدهورت الحالة الاقتصادية والمالية في غامبيا تدهورا حادا . وهبط الانتاج الزراعي هبوطا شديدا نتيجة للجفاف الذي حدث في هذه السنوات ، وأثر بالتالي تأثيرا خطيرا على الدخل الزراعي وعلى ايرادات الحكومة وحصول التصدير . فاننتاج الفول السوداني الذي بلغ ١٣٠ . ٠٠٠ و ١٤٠ . ٠٠٠ طن خلال السنوات الأولى من السبعينات ، قد هبط الى ٦٥ . ٠٠٠ طن خلال ١٩٧٩/١٩٨٠ والى ٤٥ . ٠٠٠ طن خلال ١٩٨٠/١٩٨١ . وعلاوة على ذلك كانت الأسعار الدولية للفول السوداني هابطة . هذا مضافا اليه ، التضخم العالمي السريع ، نتج عنه تدهور خطير في معدلات التبادل التجاري في غامبيا .

باء - السياحة

٢٢ - أما السياحة ، التي ازدادت أهميتها في اقتصاد غامبيا خلال السبعينات ، فقد تقلصت في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ . ونجم ذلك الى حد بعيد عن الظروف الاقتصادية غير المواتية في أوروبا الغربية ، السوق السياحية الرئيسية لغامبيا . وكان عدد السياح القادمين على متن الطائرات المستأجرة في عامي ١٩٧٩/١٩٨٠ و عامي ١٩٨٠/١٩٨١ أقل بنسبة ٨ في المائة و ٢١ في المائة على التوالي منه في عامي ١٩٧٨/١٩٧٩ .

جيم - الهجرة من الريف الى الحضر

٢٣ - ادى انخفاض الايرادات الريفية والحضرية وارتفاع تكاليف المعيشة الى ضيق اقتصادي شديد لدى شعب غامبيا ، وعلى الأخص أولئك الذين يعيشون منه في المناطق الحضرية .

٢٤ - ولقد كانت الهجرة من الريف الى المدينة سمة مميزة في اقتصاد غامبيا ابتداء من أواخر الستينات . فالهجرة ، وخاصة هجرة الشباب الى العاصمة الوطنية ، بانجول ، والى المناطق الحضرية المحيطة جاءت الى حد بعيد نتيجة نمو فرص الاستخدام في التجارة ، والسياحة وقاعات

الاقتصاد الأخرى غير الزراعية ، بما فيها الإدارة العامة . وقد استمرت هذه الهجرة خلال فترة حياة السنوات الخمس الأولى (١٩٧٥/١٩٧٦ - ١٩٨٠/١٩٨١) ، بالرغم من جهود الحكومة الرامية إلى الحد منها من خلال برامج التنمية الزراعية ، والتوسع في الهياكل الأساسية الريفية والخدمات الاجتماعية وتحسينها من أجل تحسين نوعية الحياة الريفية ، وإنشاء " مراكز نمو " بدلية في المقاطعات . وفي غضون ١٩٧٩ ، كان ما يقرب من خمس إجمالي سكان غامبيا يسكنون العاصمة والمنطقة الحضرية المحيطة بها . كما جذبت العاصمة إليها أعداداً ضخمة من البلدان المجاورة ، ويرجع ذلك جزئياً للفرص الاقتصادية المحدودة المتاحة لمهاراتهم في بلادهم نفسها .

٢٥ - وقد أدت حالات المجز في المحصول والنقص في الإيرادات في المناطق الريفية في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ إلى التعجيل بنزوح الشباب من الريف إلى المناطق الحضرية ، وعلى الأخص إلى بانجول .

دال - مالية الحكومة

٢٦ - أدى تدهور الإيرادات وارتفاع التكاليف إلى أن تواجه حكومة غامبيا مصاعب جديدة فيما يتعلق بالميزانية . وفي المعتاد ، كانت الحكومة تتبع سياسة مالية محافظة تهدف إلى توليد المدخرات في الميزانية المتكررة بحيث تمول بها التكاليف المقابلة للمشروعات الانمائية التي تقدم لها المساعدات من قبل المانحين . ومع ذلك ، لم يكن توليد مثل هذه المدخرات ممكناً ، في السنوات الأخيرة ، مما أدى إلى ضرورة اقتراض جزء كبير من التمويل المقابل .

جدول رقم ١ - مالية الحكومة ، ١٩٧٩/١٩٨٠ الى ١٩٨٢/١٩٨١
 (ملايين الدالاسي)

التقديرات في ١٩٨٢/٨١	النتيجة المتحققه في ١٩٨١/٨٠	النتيجة المتحققه في ١٩٨٠/٧٩	
١٢٦٠	٨٨٩	٨٧٧	النفقات المتكررة (أ)
٩٠٦	٦٩٨	٧٣٧	النفقات الانمائية
٢١٦٦	١٤٨٧	١٦١٤	النفقات
-	-	- ٤٤	الاقتراض من مصادر خارجة عن الميزانية ، صاف
٢١٦٦	١٤٨٧	١٥٦٠	النفقات والاقتراض
١٣٦٩	٨٢٦	٩٣٢	الايادات الجارية
٦٩٢	٢٤١	٢٢٠	المنح
٢٠٦١	١٠٦٧	١١٥٢	الايادات والمنح
- ١٠٥	- ٤٢٠	- ٤٠٨	الميزان الصاف
٢٢	٠٤	٠٦	استهلاك الدين الحكومي
- ١٢٧	- ٤٢٤	- ٤١٤	متطلبات التمويل (-)
٥٠٨	٥٠٤	٤٠٩	الاقتراض للصندوق الانمائي
-	-	٠٥	التمويل قصير الأجل وغيره

(أ) لا يتضمن استهلاك الدين والتحويلات الى صندوق التنمية .

هـ - ميزان المدفوعات

٢٧ - أدى الانتاج المنخفض للبقول السوداني ، وانهباء السياحة ، والتدهور الخطير في معدلات التبادل التجاري ، الى عجز كبير في ميزان المدفوعات في الأشهر الأولى من عام ١٩٨١ (أنظر جدول رقم ٢) . وقد اضلرت الحكومة للتوجه الى صندوق النقد الدولي (IMF) لدعم ميزان المدفوعات .

واو - مساعدة صندوق النقد الدولي

٢٨ - في أواسط عام ١٩٨١ ، بدأت سلطات غامبيا في مواجهة الموقف في إطار برنامج متوسط الأجل تفاوضت بشأنه مع صندوق النقد الدولي . ويهدف هذا البرنامج الى تنويع الاقتصاد واعادة بنائه والاقبال من أوجه عدم التوازن الداخلية والخارجية . ومع ذلك ، ومن أجل اعادة التنظيم الممكن للمؤسسات المالية والنقدية لغامبيا التي أنشئت بعد تكوين الاتحاد الكونفدرالي بين السنغال وغامبيا ، وافق صندوق النقد الدولي في كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ على عقد اتفاق احتياطي لمدة سنة بدلا من ترتيب متوسط الأجل . وافق الصندوق بموجب الاتفاق المبرم على اقتتان احتياطي بمبلغ ١٦٩ مليوناً من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل حوالي ١٩٥ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية) .

جدول رقم ٢ - ميزان المدفوعات ١٩٧٩/١٩٨٠ و ١٩٨٠/١٩٨١
 (بملايين الدالاسي)

١٩٨٠/١٩٨١	١٩٧٩/١٩٨٠	
١٦٢٢٤	١٩٦١	الصادرات من السلع والخدمات
١١٣٩٩	١٥٠٠٩	الصادرات من البضائع ، تسليم ظهر السفينة (فوب)
٣٠٠٩	٥٥٠٦	منتجات الفول السوداني
١٠٠٠	٩٢٢	الصادرات المحلية الأخرى
٧٣٠	٨٦١	الصادرات المعادة والتعديلات
٤٨٥	٤٥٢	الخدمات
٣٥٠	٣٢٢	السفر
٣١٥٢ -	٣٣٦١ -	الواردات من السلع والخدمات
٢٤٥٠٩ -	٢٦٥٠٨ -	الواردات من البضائع ، تسليم ظهر السفينة (فوب)
٦٩٣٣ -	٧٠٣٣ -	الخدمات
٣٩٢٤ -	٤١٠٥ -	الشحن والتأمين
١٦٠٥ -	١٥٠٠ -	خدمات المساعدة التقنية
١٣٢٠ -	١١٤٩٩ -	الميزان التجاري تسليم ظهر السفينة (فوب)
١٥٢٠٨ -	١٤٠٠٠ -	ميزان السلع والخدمات
٤٧١ +	٣٤٢٢ +	صافي الفائدة والتحويلات والمنح
١٠٥٠٧ -	١٠٥٠٨ -	ميزان الحساب الجاري
٩١٢٢ +	٧٠٠٠ +	رأس المال طويل الأجل ، صاف
١٤٠٥ -	٣٥٠٨ -	الميزان الأساسي

رابعا - الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

١٩٨٦/١٩٨٥-١٩٨٢/١٩٨١

٢٩- تهدف الخطة الخمسية الثانية لغامبيا الى مواصلة عملية التنمية في الاطار الشامل للغايات والأهداف التي تحددها في الخطة الأولى . وهذا يشمل تنويع الاقتصاد والاعتماد المتزايد على النفس عن طريق تنمية موارد البلد الطبيعية والبشرية والمادية . ومن المقرر أن يولى أيضا في الخطة الثانية اهتمام أكبر للتنمية الريفية وتخفيض التفاوت في الدخل بين الحضر والريف ووقف الهجرة من الريف الى المراكز الحضرية ، وهي التي كانت أهدافا هامة للخطة الأولى .

٣٠- ان الاعتماد على النفس فلسفة رئيسية في الجهود الانمائية التي تضطلع بها ناميبيا . فقد أعلن الرئيس في تصديره للخطة الخمسية الثانية : أن " الظروف الخارجية ستؤثر دون شك على تقدمنا اقتصاديا كما أن المساعدة الخارجية ستسهل مهامنا . ولكن نجاح خططنا يتوقف علينا نحن ، وعلى جهودنا الموحدة والمخلصة " .

٣١- وتستهدف الخطة الخمسية الثانية انفاق مبلغ ٤٧٥ مليون دالاسي (حوالي ٢٣٨ مليون دولار) ، بأسعار ١٩٨٠/١٩٨١ الثابتة ، خلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨١-١٩٨٥/١٩٨٦ ، وذلك بالمقارنة بالنفقات المستهدفة وقد رها ٣٥٠ مليون دالاسي لفترة الخطة الخمسية الاولى . وبمقارنة الخطة الثانية بالخطة الاولى ، تخصص الخطة الثانية نصيبا أكبر من الموارد للقطاعات الانتاجية المباشرة من الاقتصاد ، وخاصة الزراعة . ويخصص أيضا للصناعة والمرافق العامة نصيب أكبر من الانفاق الاجمالي . (انظر الجدول ٣) .

الجدول ٣ - توزيع النفقات الانمائية حسب القطاعات في إطار
الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية لناميبيا

الخطة الثانية		
(مسقطاً)		
(نسبة مئوية)		
٢٧٦	١٦٤	الزراعة
٦٢	١٧	الصناعة
١٤٢	١٢٠	المرافق العامة
٣٠٣	٤٤٣	النقل والمواصلات
١٥	٤٧	السياحة والتجارة والمالية
٧٨	٩٢	التعليم والشباب والرياضة والثقافة
٣٢	٢٢	الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية
٤٤	٣٤	الاسكان والتنمية المجتمعية
٤٨	٦١	الخدمات الجماهيرية العامة
<u>١٠٠٠</u>	<u>١٠٠٠</u>	المجموع

٣٢ - وقد بدأت الحكومة بالفعل اتصالات مع عدد من المانحين بشأن تمويل مجموعة واسعة
عريضة من المشاريع الواردة في الخطّة الثانية .

خامسا - أحداث ٣ تموز/يوليه ١٩٨١

٣٣ - ظلت غامبيا ، منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٦٥ ، تتمتع بفترة متصلة من الحكم الديمقراطي تميزت باحترام الحرية الفردية وسيادة جو من الاستقرار السياسي . ولم يحتفظ بجيش ، وكانت قوات الامن تتكون فقط من الشرطة ووحدة شبه عسكرية ، تسمى القوة الميدانية ، تضم نحو ٥٠٠ رجل .

ألف - التمرد

٣٤ - انفجرت أعمال الشغب في غامبيا في ٣ تموز/يوليه ١٩٨١ في ظل خلفية قوامها انخفاض الدخول في الريف والحضر ، وتدهور فرص العمالة ، والضعف والاضائقات التي يعاني منها سكان الحضر . وكانت أكثر المناطق تأثرا هي المدينة العاصمة بانجول ولكن مناطق أخرى من البلد شهدت هي الأخرى تفجرا أعمال العنف . ودامت الاضطرابات ثمانية أيام ، ولكن آثارها على اقتصاد غامبيا يتوقع أن تدوم لفترة طويلة .

٣٥ - ورغم ان جوهر أعمال الشغب كان ذا طابع سياسي ، فان الحكومة عزت حوادث النهب والشغب التي وقعت الى الاستياء والتلمس لدى الشباب العاطل .

٣٦ - وبناء على طلب الحكومة ، قامت قوات من السنغال بمساعدة قوات غامبيا في اعادة النظام . وأسفرت عمليات الشغب والقتال عن خسائر كبيرة في الأرواح ووقوع كثير من الجرحى ، وكذلك عن الهاق الضرر بالمتلكات العامة والخاصة . وتشير الأرقام المستقاة عن المستشفى الرئيسي في المدينة العاصمة الى ان ١٦٠ شخصا قد توفوا وأن ٦٥٥ قد أصيبوا بجراح . وبالإضافة الى ذلك ، تلقى عدد كبير الرعاية في عيادات ومراكز صحية شتى في منطقة بانجول ، في حين أن عدد الأشخاص الذين توفوا أو جرحوا في القرى غير معروف .

باء - التكاليف الاقتصادية للاضطرابات*

١ - التكاليف المباشرة

٣٧ - علاوة على التكلفة الاجتماعية المتمثلة في الخسائر في الأرواح والجرحى ، لحقت اضطرابا مادية كبيرة بكلا القطاعين العام والخاص . وقد قدر الضرر الذي لحق بالمتلكات العامة خلال

* التحويلات محسوبة في هذا الفرع على أساس سعر الصرف السائد في تموز/يوليه ١٩٨١ وقد ره ٢١٣ دالاسي لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة .

الاضطرابات بمبلغ ٣.٣ ملايين دالاسي (حوالي ١٥ مليون دولار) . وقدرت الخسائر الناتجة عن أعمال النهب والسلب لمباني الأعمال التجارية والصناعية بمبلغ ٢٤ مليون دالاسي (حوالي ٢٠ مليون دولار) . ورغم ان من الصعب تقدير الخسائر التي عانت منها المنازل ، فانه قدمت الى لجنة التعمير الوطني التي عينتها الحكومة في أعقاب الاضطرابات مباشرة مطالبات تتعلق بخسائر فسي الممتلكات تبلغ ١٨٥.٠٠٠ دالاسي (٤٦٢.٠٠٠ دولار) .

٣٨ - وعلاوة على ذلك ، فان النشاط الاقتصادي قد تعطل ، بل توقف في الواقع لنحو اسبوعين (من ٣٠ تموز/يوليه الى ٩ آب/اغسطس) ولم يعد ببطء الى المعتاد الا بعد ستة الى ثمانية أسابيع أخرى . وقد تأثرت العمليات الزراعية ، سواء في القرى أو في المناطق المجاورة للماصمة أو الأبعد منها .

٢ - التكاليف المتوسطة الأجل

(أ) التجارة

٣٩ - قدرت الحكومة أنه سيستمر لمدة عام أو أكثر الاحساس بالآثار الضارة للاضطرابات على تجارة الجملة في غامبيا ، بما في ذلك تجارة إعادة التصدير الهامة . وقد وجد تجار الجملة والمستوردون أنفسهم في موقف صعب بسبب المشكلة التي واجهوها في إعادة تكوين المخزون من البضائع التي فقدت في أعمال الشغب والنهب . وكانت العقبان الرئيسيتان هما قيود القطع الأجنبي ونقص التسهيلات الائتمانية . وعلاوة على ذلك ، فان بعض الشركات التي أصيبت بخسارة فادحة خلال الاضطرابات كانت راغبة عن استعادة المخزون من البضائع . وقد أبلغت البعثة ان هناك عاملين يمنعان عودة الثقة الى المجتمع التجاري : أحدهما عدم قدرة الحكومة على التمسك بتأكيداتها السابقة بدفع تعويض جزئي ، يبلغ نحو ٦ ملايين دولار الى الشركات التجارية والصناعية التي عانت من الخسائر الناتجة عن الاضطرابات ؛ أما العامل الثاني فهو عدم اليقين بشأن سياسة الحكومة تجاه تجارة إعادة التصدير في ظل الاتحاد التعاهدي .

(ب) السياحة

٤٠ - ان الدعاية الضارة المتعلقة باضطرابات تموز/يوليه أدت الى عمليات الغاء واسعة النطاق لطلبات الحجز لسياح الرحلات الخاصة الى غامبيا لموسم ١٩٨٢/١٩٨١ . ورغم ان الحكومة قد شنت حملة تشجيعية لطمأنة السياح المحتملين على عودة البلد الى الحياة الطبيعية ، فان تلك الجهود لم تستطع الا أن تصلح فقط جزءاً صغيراً من الضرر في خلال ذلك الموسم . وقد قدرت أن عدد سياح الرحلات الخاصة القادمين في عام ١٩٨٢/١٩٨١ كان يقل عن مستوى العام السابق بنسبة ٢٥ في المائة ، وذلك بدلا من الزيادة التي كانت مسقطة من قبل ونسبتها ١٢ في المائة . ورغم ان الانتعاش المسقط في السياحة يمكن ان يكون قد تأخر بسبب استمرار الكساد الاقتصادي في أوروبا الغربية ، فان التدهور الاضافي الذي حدث في ١٩٨٢/١٩٨١ قد عززته الحكومة بصفة رئيسية الى الغاء لطلبات الحجز في الاسواق السياحية الرئيسية .

الجدول رقم ٤ - مستوى النشاط السياسي ، ١٩٨٠/١٩٨١ و ١٩٨٢/١٩٨١

التغيير المقدر لـ ١٩٨٢/١٩٨١
 ١٩٨٢/١٩٨١ : مقارنة ١٩٨٢/١٩٨١ ١٩٨٢/١٩٨١ ١٩٨١/١٩٨٠
 (المستقط) (الفعلي) (المستقط) (الفعلي)

(نسبة مئوية مؤوية)	(وحدات)	سياح الرحلات الجوية الخاصة المستأجرة	
٣٦٠٠ -	٢٨٧٤ -	١٣٧٥٦	٢١٤٧٨
٢٨٧١ -	٢٥٧٤ -	٢١٤٣٣٠	٢٩٨٠٠٠
		٢٨٧٢٥٩	٢٨٧٢٥٩

عدد اللياقي التي قضيت فـسي
 القافق ، جميع الزوار

٤١ - وقد قدرت الحكومة انه في موسم ١٩٨١/١٩٨٢ مقارنا بموسم ١٩٨٠/١٩٨١ ، فسان رقم الأعمال في قطاع الفنادق الذي يشمل الفنادق والمطاعم وخدمات سيارات الأجرة وأنشطة السفر المحلي والحرف اليدوية والخدمات السياحية الأخرى قد انخفض بنسبة ٤٥ ٪ في المائة ؛ وقدر الانخفاض في القيمة المضافة من هذا القطاع بنسبة ٣٠ ٪ في المائة ؛ وقدر الانخفاض في حصيلته العملات الأجنبية من السياحة بنسبة ٢٥ ٪ في المائة .

٤٢ - وتخشى الحكومة أن تستمر أحداث تموز/يوليه ١٩٨١ في افراز آثار عكسية على صناعة السياحة في البلد لبضعة اعوام قادمة . وعلاوة على ذلك فان التدابير المشددة المتعلقة بالأمن وانفاذ القوانين (حظر التجول ، دوريات الشرطة ، الوجود العسكري) التي اضطرت الحكومة الى اتخاذها في أعقاب أعمال الشغب ليست مواتية لمناخ السياحة . وتسلم الحكومة بالحاجة الى تخصيص أموال إضافية لتشجيع السياحة من الخارج بغية التمدد لهذه الآثار .

٣ - أثر الاضطرابات على إيرادات الحكومة ونفقاتها

٤٣ - نتج عن الاضطرابات التي اندلعت في ٣ تموز/يوليه ١٩٨١ خسارة في إيرادات الحكومة وكذلك زيادة في النفقات ، كما أن الآثار العكسية للاضطرابات على الاقتصاد يمكن أن تستمر لبعض الوقت في المستقبل .

(أ) الإيرادات

٤٤ - تشكل الرسوم على الواردات والضرائب، عادة، حوالي ثلثي إيرادات غامبيا من الضرائب. ونتيجة لتقليل الواردات في أعقاب الاضطرابات هبطت الإيرادات من الرسوم على الواردات والضرائب بدرجة ملموسة. وعلاوة على ذلك وبسبب الخسائر التي تكبدتها الشركات التجارية الرئيسية كانت الإيرادات من ضرائب دخل الشركات أقل من المعتاد. ويمثل هذا المصدر من الإيرادات، عادة، ٩ في المائة من الإيرادات الضريبية في غامبيا.

(ب) الزيادة في النفقات

' ١ ' فوراً

٤٥ - استلزمت حركة التمرد ان تتكبد الحكومة نفقات استثنائية تقدر بنحو ٦٥٠ من ملايين الدولارات. ولا يدخل في ذلك النفقات على الاغذية والاعاشة الطبية (للاطلاع على التفاصيل، انظر التذييل، الجدول ١). ويشمل هذا المبلغ الاجمالي المصروفات المتكبدة من أجل ترميم المباني والمنشآت واصلاح أو استبدال المركبات التي لحقتها أعطاب في أثناء حوادث العنف. ويتضمن المبلغ أيضا المصروفات الاخرى الناجمة عن العودة بالاقتصاد الى ممارسة وظائفه الطبيعية. ومولت هذه النفقات، مع المصروفات الاخرى التي انفقت حتى يتسنى اتمام بعض المشاريع الجارية، من منح نقدية يبلغ مجموعها ١٣٨٨ من ملايين الدولارات وردت من مانحين مختلفين.

' ٢ ' في الأجل المتوسط الى الطويل

٤٦ - تقدر الحكومة أن النفقات في الاجل المتوسط الى الطويل والتي استلزمتها أحداث تموز/ يوليه ١٩٨١ ستظهر ضخامتها عند تجميع الارقام النهائية.

٤٧ - وثمة تدبير فوري اتخذته الحكومة عقب الاضطرابات، هو توسيع المشاريع الواردة في خطة السنوات الخمس الثانية والاضافة اليها، مما يرفع تكاليفها الاجمالية من ٢٥٠ مليون دالاسي الى ٤٧٥ مليون دالاسي. وينقسم التوسع المتوقع في المصروفات الحكومية في الأجل المتوسط الى الطويل، الى فئتين: الأمن القومي؛ والتعمير والتنمية.

(ج) الأمن القومي

٤٨ - عقب أحداث تموز/ يوليه ١٩٨١ رأّت حكومة غامبيا أن من الضروري تعزيز قوات الأمن بالبلد واعادة تنظيمها. وعلاوة على ذلك، قررت حكومتا غامبيا والسنغال دمج قوات أمنهما. وسوف تصبح الفرقة الغامبية في القوات المسلحة المشتركة أكبر من القوة الميدانية السابقة التابعة لغامبيا كما سيجري أيضا تعزيز قوة الشرطة لديها تعزيزا كبيرا.

٤٩ - وسترتب على هذه التطورات نفقات كبيرة رأسمالية ومتكررة لأغراض شؤون الأفراد وشراء المركبات والأسلحة والمعدات الأخرى ، واللوازم والمباني وغيرها من الهياكل الأساسية . وستحدد فيما بعد قيمة النفقات الاضافية . بيد أنه من بين المبلغ الاضافي الذي هو ٥٠ مليون دالاسي والمخصص لتنفيذ خطة السنوات الخمس الثانية ؛ هناك مبلغ ٢٠ مليون دالاسي يمثل مخصصات مؤقتة للهياكل الأساسية للأمن القومي . وتعتقد الحكومة أن النفقات الفعلية في هذا الميدان سوف تزيد كثيرا عن هذا المبلغ .

٥٠ - وعلاوة على ذلك تكبدت نفقات اضافية مؤسسية تتصل بالأمن القومي ، تشمل انشاء وزارة للداخلية في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ .

(د) التعمير والتنمية

٥١ - قررت الحكومة ، عقب حركة التمرد ، ان تعدل خطة السنوات الخمس الثانية بتوسيع بعض المشاريع ، واعطاء أولوية أعلى لمشاريع أخرى ، وازافة مشاريع جديدة لتغطية الاحتياجات التي ابرزتها الأحداث .

٥٢ - وذكرت الحكومة انه لم ترد اليها بعد عروض للمساعدة الخارجية لتمويل النفقات الاضافية . وما لم تتوفر هذه المساعدة ، سيتعين تدبير الموارد اللازمة لبرامج التعمير والتنمية بخفض النفقات على مشاريع أخرى مدرجة في الخطة . ولم يكن بوسع الحكومة أن تزيد نفقاتها الانمائية دون ان يكون لذلك آثار غير مرغوب فيها على الميزانية وميزان المدفوعات . وفي ظل هذه الظروف تلتزم المساعدة الخارجية الآن لتمكين الحكومة من تنفيذ ثلاثة مشاريع ذات أولوية تستهدف مواجهة الجوانب العاجلة من الحالة . ويرد وصف هذه المشاريع في الفرع سادسا من هذا التقرير .

٤ - أثر النفقات الاضافية على الميزانية

٥٣ - ذكرت الحكومة أن الزيادات الملموسة المتوقعة في النفقات الرأسمالية والنفقات المتكررة على حد سواء نتيجة للاضطرابات ستشكل عبئا شديدا على مواردها المالية المحدودة . وتتسم ضغوط الميزانية بالشدّة البالغة بسبب الاتجاه المعاكس في إيرادات الحكومة . وكما لوحظ في الفرع ثالثا ، استلزم حالة الميزانية من الحكومة أن تقترض جزءا كبيرا من التمويل اللازم لمواجهة التكاليف المقابلة للمشاريع التي يساعد ما نحنون . والى أن تتحسن الحالة المالية لغامبيا ، سيكون ، اذن ، من المفيد ان ينظر المانحون في الغاء شرط التمويل المقابل . وقد يرغب المانحون ايضا في النظر في التمويل الكلي أو الجزئي ولفترة اولية للتكاليف المتكررة للمشاريع التي يمولونها الى أن تدخل هذه المشاريع مرحلة التشغيل التام أو تدعم نفسها بنفسها .

جيم - تدابير الاغاثة والاصلاح

٥٤ - عينت الحكومة بعد الاضطرابات مباشرة لجنة للتعمير القومي تتألف من كبار الوزراء وكبار الموظفين المدنيين لتنسيق جميع الترتيبات المتعلقة بالاغاثة والانعاش والتعمير والاشراف عليها ، وعينت أيضا مفضضا للمساعدة الخارجية لادارة جميع مساعدات الاغاثة والانعاش التي ترد استجابة لنداء وجهه رئيس غامبيا ، ونداء آخر لرد الممتلكات السلبية واعادتها لاصحابها الشرعيين .

٥٥ - ووردت مساعدة غوثية في شكل اموال نقدية وأغذية وعقاقير ولوازم طبية وجراحية وموظفين طبيين من عدد من البلدان والوكالات الدولية ، بما فيها مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، والمنظمات غير الحكومية ، وخاصة الصليب الاحمر البريطاني الدولي . وساعدت الاستجابة التي جاءت في حينها من جانب المجتمع الدولي الحكومة كثيرا في جهودها لمواجهة أكثر الاحتياجات الحاسا للسكان المنكوبين وللبدء في برامج الانعاش والتعمير .

١- توزيع الاغذية والمعونة

٥٦ - انقلعت ، في اثناء الاضطرابات ، الامدادات الغذائية لغالبية سكان الحضر الذين يعتمدون على شراء لوازمهم يوما بيوم ، كما نهبت المخزونات من الاغذية . وأصبح من الضروري توزيع اغذية مجانية ، من بينها بصفة اساسية الأرز ، على القطاعات المحتاجة من السكان . وقام مفضو المساعدة الخارجية ، بالتعاون الوثيق مع وزارة الحكم المحلي والأراضي ، وهي الوكالة الوحيدة المسؤولة عن توزيع الاغذية ، لوضع ترتيبات السوقيات وادارة التوزيع . ووزع ما مجموعه ١٠٦٣ طنا من الأرز و٢١٢ طنا من السرفوم على ٨٩٢ ٢٢٠ نسمة . كما خصصت ٤١ طنا اضافيا من الأرز لطعام المعتقلين وغيرهم في المؤسسات العامة .

٥٧ - وعلى الرغم من ان تقديرات الاغذية المطلوبة للطوارئ قامت على أساس عدد سكان بانجول وكوتومانت ماري ، والقسم الغربي فقد تعين توسيع نطاق توزيع الاغذية ليشمل المقاطعات أيضا . وقد وقعت الاضطرابات قبل الحصاد مباشرة وفاقمت من حالة الاغذية التي كانت خطيرة أصلا في المناطق الريفية . ووزع ما مجموعه ١٩١٥ طنا من الأرز و٤٧٤ طنا من السرفوم في المناطق الريفية في هذه الفترة بحيث أصبح مجموع الكميات الموزعة ٣٠٠٠ طن من الأرز و٦٨٦ طنا من السرفوم .

٥٨ - وكان الأرز والسرفوم ودقيق القمح البنود الرئيسية في المساعدة الغذائية الواردة ، وكان المانحون الرئيسيون هم منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان . وكانت الكميات المتعهد بها والكميات الواردة حتى نهاية كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ كما يلي :

	<u>الواردة</u> (بالألفان)	<u>المتعبد بها</u>	
(اشترى منها ٨٠ طناً محلياً)	١ ٢١٠	٨ ٦٥٩	الأرز
	٢٠٠	٢٠٠	السرغوم
	٧٠٠	٧٠٠	الدقيق

٢- المساعدة الطبية

٥٩- كانت الخدمات الطبية في مستشفى فيكتوريا الملكي ، وهو المستشفى الرئيسي بالعاصمة ، وفي مختلف العيادات والمراكز الصحية في الضالقة تحت ضغط مكثف في أثناء الاضطرابات ، ولفترة فيما بعدها ، بسبب العدد الكبير من الموتى والجرحى . ولقد ساعد تقديم المساعدة الخارجية ، التي شملت العقاقير واللوازم الطبية والجراحية والموظفين الطبيين ، مساعدة كبيرة في تخفيف أوجه النقص المحلية والضغط على الموظفين الطبيين المحليين .

٣- الانعاش

٦٠- تركزت الجهود على اصلاح السيارات والمعدات والمرافق والمباني وغيرها حتى يتسنى اعادة الاوضاع الطبيعية بأسرع ما يمكن . وتطلب هذا نفقات باهظة في اصلاح واستبدال المعدات التي اصبحت باطلاب . وترد تفاصيل النفقات والالتزامات في التذييل ، الجدول ١ . وبحلول نهاية العام ، وفي حالات كثيرة قبل ذلك بكثير ، كانت قد اكملت غالبية أعمال اصلاح التي مولت جزئياً من المنح النقدية الواردة والبالغة ١٣٨ من ملايين الدولارات (انظر التذييل ، الجدول ٢) .

سادسا - برنامج المساعدة الموصى به

٦١ - تسمى الحكومة الى الحصول على مساعدة خارجية مقدارها ٧٨٨ مليون دولار كيما تستطيع تنفيذ ثلاثة مشاريع تمت صياغتها بعد أحداث تموز/يوليه ١٩٨١ ، لتلبية احتياجات المصنوع المطحنة بوجه خاص . وهذه المشاريع في ثلاثة مجالات ذات أهمية حاسمة للبلد ، وهي انتاج الغذاء والمواصلات وتدريب الشباب وتوطينهم ، على النحو التالي :

التمويل الخارجي المطلوب

(بدولارات الولايات المتحدة)

٤ ٨٨٧ ٨٠٠	١ - تطوير الأرز
١ ٣٣٣ ٦٠٠	٢ - انعاش اذاعة فامبيا
١ ٥٩٨ ٠٠٠	٣ - البرنامج الوطني للشباب
<hr/>	
٧ ٨١٩ ٤٠٠	المجموع

المشروع ١ : تطوير الأرز (٤ ٨٨٧ ٨٠٠ دولار)

٦٢ - من الأهداف ذات الأولوية للحكومة ان يحقق البلد الاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء . وفي الوقت الحالي ، يغطي انتاج الغذاء المحلي ٧٠ في المائة فقط من احتياجات فامبيا . والأرز من الأغذية الأساسية التي يستهلكها هذا البلد ، ولكن ، من سوء الحظ لم يستطع الانتاج المحلي ان يساير الطلب . ولذلك ، يحتاج الأمر الى استيراد ٣٥٠٠٠ طن من الأرز المضروب الى فامبيا كل سنة بتكلفة قدرها نحو ١٢٦ مليون دولار (أرز مكسور من الرتبة "باء" بسعر التكلفة والتأمين والنقل) . وسوف يؤدي تخفيض الواردات من الأرز الى الافراج عن العملة الأجنبية النادرة لتمويل الواردات التي لا غنى عنها لتنمية البلد .

٦٣ - ويتأثر انتاج جميع الحاصلات التي تعتمد على الأمطار في فامبيا تأثرا كبيرا بالتغيرات الموسمية والسنوية في سقوط الأمطار ؛ فقد كانت للجفاف آثار معاكسة بوجه خاص في السنوات الأخيرة . وقد شرعت الحكومة في أواخر الستينات وبمساعدة من الخارج في تنفيذ برنامج لزراعة الأرز يستخدم الري بالضح وذلك لضمان عدم حدوث خسائر في الانتاج في سنوات الجفاف ، ولتحسين انتاجية زراعة الأرز وزيادة حاصلاته ، مما يؤدي الى تحسين المستويات الغذائية في المناطق الريفية ، ورفع دخول الفلاحين وكذلك الى المحافظة على العملات الأجنبية . ويجرى حاليا زراعة حوالي ٣٠٠٠ هكتار بنظام الري بالضح ، بينما يزرع نحو ٢١٠٠٠ هكتار بالأساليب التقليدية باستخدام مياه الأمطار أو الري بالضم . وتعتمد هذه الأساليب التقليدية كلية على تقلبات الطقس ؛

ففي السنة التي تشح فيها الأمطار ، يمكن ان ينخفض المحصول الى النصف . وقد بين الاستقصاء بالعينات الذي أجرته وزارة زراعة غامبيا على محصول الأرز عام ١٩٨٢/١٩٨١ ، ان غلة حقول الأرز في أراضي المستنقعات ومناطق الأراضي المرتفعة المروية بالمطركانت في المتوسط ١٠٢ طن و ١٠١ طن للهكتار على التوالي في السنة ، بينما بلغ متوسط الغلة من مناطق الري بالضح نحو ٣٠٣ طن .

٦٤ - وتريد الحكومة ، في آخر الأمر ، ان تستغل القدرة الكاملة لمساحة أخرى قدرها ٢٤ . . . هكتار لم تطور بعد . ومن الأمور التي أوليت الاعتبار موضوع بناء خزان مياه مالحة عبر نهر الغامبيا وذلك لمنع تقدم التداخلات المالحة في أعلى النهر ، خاصة في فترات انخفاض التدفق عند نهاية موسم الجفاف الطويل الذي يمتد ثمانية أشهر . وبذلك سيتكون خزان مياه في أعلى النهر يكفي لرى ٢٤ . . . هكتار في موسم الجفاف .

٦٥ - بيد أن الحكومة تعطي أولوية ملحة لتعزيز وإعادة تنظيم مساحة ال ٣ . . . هكتار من الأراضي المزروعة حالياً بالأرز والتي تروى بالضح في جزيرة ماكاريشي ومنطقة أعلى النهر ، بغية زيادة إنتاجيتها ، وزيادة ما تدره للفلاح وتخفيض التكاليف التي تتحملها الحكومة حالياً لمنشآت الضخ وغيرها من المعدات وللصيانة والخدمة . ويشتمل حالياً نحو ٣ . . . فلاح في هذه التحسينات .

٦٦ - وقد قامت الحكومة بتحديد عدة نقاط قصور في مناطق التطوير الحالية ، ومن أهمها : صغر مساحة معظم هذه الحقول التي تتراوح غالبيتها بين ٥ و ١٠ هكتار مما يجعلها غير اقتصادية ، وضعف تخطيط الحقول حتى أنه لا يحصل كثير منها على المياه الكافية ، ويصعب تسويتها وزراعتها نظراً لصغر مساحتها ؛ وضعف مرافق الري ؛ واستخدام مضخات غير مناسبة ، وسوء الصيانة ، والتشغيل الذي لا يحول عليه ؛ وسوء نظم الري التي تعاني من عدم تصميم القنوات بصورة مناسبة وتسرب المياه منها ؛ والافتقار الى أساليب التحكم في الفيضانات أو مياه الصرف ؛ وعدم اعداد الأرض الاعداد المناسب ؛ وعدم القدرة على التحكم في كمية المياه المستخلصة .

٦٧ - لذلك تريد الحكومة تنفيذ برنامج اصلاح يشمل الآتي : (أ) التعزيز والتحكم في المياه ؛ (ب) التدريب ؛ (ج) التقنيات المحسنة ؛ و (د) الصرف .

(أ) التعزيز والتحكم في المياه

٦٨ - تعتمزم الحكومة ان تعزز ، حيثما أمكن ، الوحدات الصغيرة الموجودة والمجاورة لبعضها في وحدات فردية ، وان تزودها بمضخات رى أكبر فردية مع تحسين تخطيط وصرف القنوات وتوفير حماية أفضل لها من الفيضانات . ومن ال ٣ . . . هكتار التي تروى حالياً ، يقدر انه من الممكن إعادة تنظيم نحو ١٥٠٠ منها في وحدات أكبر تتراوح مساحتها بين ١٠ و ٤٠ هكتار . وبذلك ينخفض عدد المضخات المطلوبة بنسبة ٤٠ في المائة ويتحقق وفر كبير جدا في تكلفة تشغيلها .

٦٩ - وقد أشارت الحكومة الى ان غالبية القنوات الرئيسية في مناطق الري لم تكن مبنيّة خلال مرحلة التنمية . وفي أول الأمر ، كان السبب في ذلك ترك الفرصة لانضغاط التربة . وقد بينت دراسة

اجريت في عام ١٩٨١ ، ان نحو ٨٠٠ متر فقط من ٢٣٠ ٥١ مترا من القنوات الرئيسية الدائرية في جزيرة ماكاريشي ومنطقة أعلى النهر كانت مبطنة بالأسمت . وبناء على ذلك ، نجد ان مسـن المشاكل الأولية التي تواجه مشاريع الري ، فقدان المياه بصورة مفرطة بفعل التسرب في القنوات الرئيسية . وقد كانت لذلك ، بالاقتران بسوء الصرف وعدم الحماية الكافية من اضرار الفيضانات آثار شديدة الضرر على مشاريع الري ، مثل فرض عبء زائد على المضخات ، واستخراج مياه من النهر تزيد عما ينبغي ، واستخدام مزيد من الوقود ، ثم ، في بعض الأحيان ، عدم توفير مياه كافية للمزارعين . ولذلك فان إعادة تصميم القنوات الرئيسية الموجودة وتبديلها تعتبر ضرورة ملحة . وتقدر الحكومة انه يمكن ان يتم تعزيز ورفع مستوى الـ ١٥٠٠ هكتار ، بما في ذلك إعادة تصميم القنوات وتبديلها ، خلال خمس سنوات .

(ب) التدريب

٧٠ - هناك حاجة ملحة لتدريب موظفي الري ، وبخاصة مهندسي الري والعمال الميكانيكيين وتحتاج الحكومة الى خدمات مهندسين اجنبي من ذوي الخبرة يقوم بوظيفة كبير مهندسي الري ، لمدة خمس سنوات . وسيكون من مهامه الرئيسية تدريب مواطنين من فامبيا على الجوانب المختلفة لمهندسة وإدارة الري وذلك بالإضافة الى عمله الميداني .

(ج) التقنيات المحسنة

٧١ - تريد الحكومة ادخال تقنيات للري تكون أكثر ملائمة لاحتياجات البلد من التقنيات المتبعة حالياً . فمثلا تريد استخدام الجرارات ذات الأربع عجلات في المزارع التجريبية المعززة الكبيرة بدلا من استخدام الجرارات الراجلة في اعداد الأرض .

(د) تحسين الصرف

٧٢ - خلال موسم الأمطار ، يتمذر زراعة عدد من المزارع التجريبية الموجودة باستخدام أساليب الري بالمضخات وذلك نظرا للفيضانات التي تدمرها سواء من النهر أو من المياه المتدفقة من الأراضي المرتفعة المجاورة . وتعتقد الحكومة ان اتخاذ التدابير لحماية المناطق المروية من هذه المخاطر من شأنه ان يشجع المزارعين على استخدام مرافق الري لزراعة محصولين على هذه الأرض . ولذلك ، فان الحكومة تريد ان تقوم بأعمال تدرجية تتعلق بالصرف والحماية من الفيضانات خلال برنامج السنوات الخمس . ويتطلب العمل معدات مناسبة لتسوية الأراضي ، يتم تشغيلها تحت اشراف كبير مهندسي الري وموظفيه .

٧٣ - وستسعى الحكومة ، عند شراء المعدات المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع ، الى تحقيق قدر معين من توحيد المواصفات وذلك لصالح الاقتصاد وخدمة المعدات ، واستبدال قطع الغيار ، واستخدام الأدوات الخ .

٧٤ - وتسلم الحكومة بأن تأمين ملكية الأراضي من الاعتبارات الهامة في حفز المزارعين فرادى على صيانة أراضيهم وتحسينها . وفي الوقت الحالي ، يعطل المزارعون على أراضي خصصتها لهم سلطات المناقاة أو على أراضي مؤجرة لهم . وتقوم الحكومة حاليا بدراسة مسألة استخدام المبيدات والتشريعات الممكنة في هذا الصدد .

٧٥ - وسوف يحصل برنامج الحكومة المعني بانعاش وتعزيز مزارع الأرز التجريبية الموجودة على مساعدة مالية قدرها ١٦٦ مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية . وسيوفر الصندوق ، بموجب اتفاق تمت الموافقة عليه ، المعدات ولحقاتها ، بما في ذلك ماكينات الدراس بالدواسة ، وآلات الحرث الآلية ، والجرارات ومضخات الري الصغيرة ومولدين للكهرباء قوتهم ٢٥ كيلو فولت أمبير .

٧٦ - وتسمى الحكومة للحصول على مساعدة خارجية اضافية قيمتها ٨٠٠ ٨٨٧ ٤ دولار من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج السنوات الخمس المقترح لانعاش وتعزيز مزارع الأرز التجريبية التي تعتمد على الري . وفيما يلي أوجه انفاق هذه المساعدة :

التكاليف المقدرة

(بدولارات الولايات المتحدة)

٢ ٨ ١ ٢ ٥٠٠

١ انشاء القنوات واعادة تصميمها وتطبيقها

١ ١ ٩ ٩ ٨٠٠

معدات (أ)

(٢٤٠ ٠٠٠)

مضخات

(٦٠ ٠٠٠)

ورشتان متنقلتان

(٨ ٩ ٩ ٨٠٠)

عربات ومعدات أخرى

٤ ٠ ١ ٢ ٣٠٠

المجموع الفرعي

٢ المؤلفون

٤٥٠ ٠٠٠

المؤلفون المفتربون

١ ٦ ٣ ٠٠٠

المؤلفون المحليون

٢ ٦ ٢ ٥٠٠

المؤلفون الممارون

٨ ٧ ٥ ٥٠٠

المجموع الفرعي

٤ ٨ ٨ ٧ ٨٠٠

التكاليف الاجمالية للمشروع

(أ) ترد التفاصيل في الجدول ٣ من تذييل هذا التقرير .

٧٧ - وتقدر الحكومة أن تنفيذ هذا المشروع سيؤدي الى زيادة غلة حقول الأرز من متوسطها الحالي الذي يبلغ ٣ رة اطنان للمكتار سنويا الى نحو ٧٣ اطنان ، وبذلك تبلغ الزيادة في انتاج الأرز لـ ٣ . . . هكتار التي يجرى ربيها نحو ٦ . . . طن في السنة . واذ افترضنا ان سعر الطن يبلغ ٣٠٠ دولار فان هذا يمثل عائدا اضافيا قيمته نحو ١٨ مليون دولار سنويا .

٧٨ - وسيتم تنفيذ المشروع المقترح تحت اشراف وزارة الزراعة في غامبيا وتتوفر الوثائق التفصيلية للمشروع لدى الوزارة . وترد قائمة بينود المعدات المطلوبة لتنفيذ المشروع وكذلك المواصفات والتكاليف المقدرة في الجدول ٣ من تذييل هذا التقرير .

المشروع ٢ : انعاش اذاعة غامبيا (٦٠٠ ٣٣٣ ١ دولار)

٧٩ - نظرا لأن غامبيا ليس لديها صحيفة يومية ولا محطة تلفزيونية ، فان اذاعة غامبيا هي الوسيلة الرئيسية للاتصال الجماهيري ولتثقيف المواطنين في غامبيا . وتستخدم الحكومة هذه الاذاعة لابقاء السكان على علم بسياساتها وبرامجها ، وكوسيلة لتعبئة السكان وتشجيع مشاركتهم النشطة في عملية التنمية . ومن الناحية التثقيفية ، فان عمل اذاعة غامبيا يكمل الجهود التي تبذلها ادارات الارشاد في وزارات الزراعة والصحة وتطوير المجتمع . كما أنها تلعب دورا حيويا في المدارس وفي تعليم الكبار ، وفي التثقيف المتصل برعاية الأسرة وهي تساهم ، عن طريق بث البرامج باللغات المحلية ، في حفظ الثقافات المحلية للشعب الغامبي وتعززها ، وهذه الوظائف كلها تجعل من الاذاعة في غامبيا مكونا حيويا في التنفيذ الناجح للمشاريع في المناطق الريفية . وعلاوة على ذلك ، فهي الوسيلة الرئيسية للاتصال بين المركز والمناطق الريفية .

٨٠ - وعند ما حصل التمرد ، كانت الحكومة على وشك أن تزيد نطاق اذاعة غامبيا ، بادخالها قناة ثانية . وقد هوجمت الاستديوهات ومراكز البث أثناء الاضطرابات وأصبحت بأضرار . وعلاوة على ذلك ، فقد كان من شأن الأحداث التأكيد على عدم كفاية المعدات القائمة .

٨١ - ولقد وصل نظام الارسال الآن الى الحد الذي يستدعي تلبية الكثير من متطلباته على عجل اذا كان المطلوب هو سير العمل بشكل مرض . ومالم تلب هذه الاحتياجات عاجلا فان النظام الاذاعي مهدد بالانهيار التام .

٨٢ - وبموجب المشروع المقترح ، الذي ستنفذه وزارة الاعلام والسياحة ، ستقدم المساعدة لاستديوهات اذاعة غامبيا قرب باكاو ولمحطة البث في بونتو .

٨٣ - ويقدر مجموع تكاليف المشروع الذي مدته سنة واحدة ٢٤٠ ٨٠٩ ١ دولارا . ومن أصل هذا المبلغ ستقوم حكومة غامبيا بتقديم ٨٣٠ ٧٩ دولارا من أجل رواتب الموظفين و ٨١٠ ٣٩٥ دولارا من أجل تكاليف التشغيل والصيانة . وستلتص المساعدة الخارجية لتوفير المبلغ المتبقي وهو ٦٠٠ ٣٣٣ ١ دولار على النحو التالي :

التكاليف التقديرية

(بدولارات الولايات المتحدة)

	معدات الارسال الازاعي : قطع غيار الاستديوهات ومحطة
٧٧٣ ٥٠٠	الارسال في بونتو
٧٥ ٠٠٠	لوازم استديو جديد في بانجول
٧ ٠٠٠	نظام استقبال لوکالة أنباء رويتر
٥٠ ٠٠٠	لوازم تزويد بونتو بالطاقة
١٠٠ ٠٠٠	الانارة والتسييج (اقامة سياج)
٢٥ ٠٠٠	النقل

المساعدة التقنية :

١٢٥ ٠٠٠	(أ) مهندس بث واستديو
		(ب) مهندس ميكانيك وكهرباء

التدريب (التقني) :

١٢٨ ١٠٠	(أ) الزمالة
٥٠ ٠٠٠	(ب) معدات تدريب لدعم جهود التدريب اثناء الخدمة

١ ٣٣٣ ٦٠٠

المجموع

المشروع ٣ : البرنامج الوطني للشباب (١ ٥٩٨ ٠٠٠ دولار بالاضافة الى المساعدة التقنية)

٨٤ - ان تدريب واستخدام الشباب في غامبيا هما من أكثر حاجات غامبيا الحاحا . اذ يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما ما يقرب من خمس مجموع السكان . ولهذه المجموعة من الشباب ، التي يبلغ تعدادها في الوقت الحاضر حوالي ١١٥ ٠٠٠ شخصي ، معدل نمو يبلغ ٣ في المائة سنويا ، وهذا ما يترتب عليه آثار خطيرة فيما يتعلق بالعمالة .

٨٥ - وتشكل البطالة العامة والعمالة الناقصة مشكلة رئيسية في غامبيا . فالقوة العاملة تزداد بشكل أسرع من قدرة الاقتصاد على الاستخدام . وفوق ذلك ، فانه نظرا لان حوالي أربعة أخماس السكان يكسبون عيشهم من الزراعة فان الكثير من العمال يتمطلون عن العمل في المواسم التي لا تشهد نشاطا زراعي .

٨٦ - وفي معالجة الحكومة للمشكلة قامت باستعراض النظام التعليمي في البلد ويجرى الآن اعادة تشكيل وتوجيه منظمة لمنهج المدارس الابتدائية لجعله أكثر صلة بالاحتياجات الوطنية وأكثر ملاءمة للشباب الذين وضع من أجلهم . على أن الآثار الناجمة عما تقدم لا يمكن الشعور بها على الفور ، والى أن يحصل ذلك ، فان الحكومة تواجه مشكلة ذات أبعاد كبيرة فيما يتعلق بالشباب في البلد . ففي نهاية العام الدراسي ١٩٨٠ / ١٩٨١ كان هناك . . . ٢ تلميذ ممن أنهوا الدراسة في المدارس الابتدائية ومن ليس في وسعهم الالتحاق بالمدارس الثانوية ولا الفرصة لاعادة الدروس الابتدائية . ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد الى ثلاثة أمثاله بحلول العام الدراسي ١٩٩٠ / ١٩٩١ ، حتى مع افتراض حصول تسرع هام في المدارس الثانوية . وفي المرحلة الثانوية ، كان هناك . . . ١ متخرج من المدارس الثانوية في العام الدراسي ١٩٨٠ / ١٩٨١ ممن لم يكن في الامكان استيعابهم لا في مؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية ولا في أي نوع من أنواع المهن العائدة للقطاع الرسمي المتوسط المستوى . ومما زاد في تعقيد الموقف نزوح أعداد كبيرة من الشباب المتعلم الى المراكز الحضرية بحثا عن العمل . وهناك أيضا عدد لا يستهان به وان كان غير محدد ممن يعملون عمالة ناقصة ، وهم شباب أميون لم يتلقوا أي قسط من التعليم أو أنهم تلقوا النزر اليسير منه .

٨٧ - وما يقلق الحكومة هو أن حظ الكثير من المتخرجين من المدرسة الذين تلقوا نصيبهم من التعليم أو قسطا منه في الحصول على عمل مكسب ضئيل أو معدوم . وهذا مما أسهم في حالة الاحباط والسخط التي يعيشها شباب البلد وقد اتضح هذا الموقف بشكل جلي أثناء الاضطرابات ، إذ وجد أن أكثرية الاصابات كانت بين صفوف الشباب .

٨٨ - وعلى ضوء الأحداث المأساوية والمدمرة التي وقعت في تموز/يوليه ١٩٨١ ، فان الحكومة ترى حاجة ماسة الى برنامج شامل للشباب . وسيكون هدف هذا البرنامج تزويد الشباب بالتدريب والمهارات التي تمكنهم لاحقا من الانخراط في النشاط الاقتصادي ، وتهيئة الفرص لهم من أجل العمل المكسب أيضا .

٨٩ - ومن الناحية المبدئية ، فان البرنامج المقترح سيقام على أنه مشروع رائد وسيوجه بشكل رئيسي الى مجتمعات المزارعين الكبيرة . وتعتقد الحكومة أنه اذا كان في الامكان تخفيض البطالة والعمالة الناقصة في الأرياف وزيادة الدخول فيها ، فانه في امكان هذا الاجراء ، مقرونا بتدابير أخرى موضوعة لجعل المناطق الريفية أكثر جاذبية ، أن يساعد في إيقاف نزوح الشباب من الريف الى المناطق الحضرية بكل ما فيه من آثار غير مستحبة .

٩٠ - وسيكون المشروع متنوعا في نطاقه ومتعدد الاختصاصات في طبيعته ، بحيث يشمل مدى واسعا من الوزارات والادارات الحكومية . وستكون وزارة التعليم والشباب والرياضة والثقافة مسؤولة عن تنفيذ المشروع . غير أن هذه الوزارات ستشارك أيضا فيه : الزراعة ، والصحة ،

والاعلام ، والتخطيط الاقتصادي ، والتنمية الصناعية . كما ستقوم ادارات تطوير المجتمع والاشغال العامة والتعاونيات والتسويق ، ووحدة خدمات التعليم غير الرسمي ، بدورها في هذا الصدد .

٩١ - وسيتعين انشاء مراكز تنمية ريفية من أجل تدريب الشباب واستخدامهم ، وذلك في كل من أقسام البلد الأربعة ، وهي قسم أعالي النهر ، وقسم جزيرة ماكارشي ، وقسم الضفة الشمالية ، وقسم أسفل النهر . أما المواقع المحددة للمراكز فيتعين تحديدها على أساس عمليات مسح تجري في الأقسام الأربعة .

٩٢ - وسيكون الاشتراك في البرنامج طوعيا تماما . وسيجرى البحث عن المنقطعين عن المدرسة والمفصولين منها ، العاطلين عن العمل ، وكذلك الشباب الذين يعملون عمالة ناقصة ممن لم ينالوا قسطا من الدراسة وبشكل مبدئي ، فانه سيكون في وسع كل مركز استيعاب ١٠٠ مشترك مع زيادة العدد مع اكتساب الخبرة . وسيستمر البرنامج ١٨ شهرا .

٩٣ - وستقوم الأنشطة في المراكز على النشاط الاقتصادي الرئيسي للمنطقة التي تقع فيها وستشمل الأنشطة النموذجية ما يلي : الطرق الأساسية البسيطة في الأساليب العملية للزراعة والفلاحة ؛ والتثقيف العام ، بما في ذلك المعرفة العملية للقراءة والكتابة وقراءة الارقام حسب الاقتضاء ؛ والتدريب المهني في الحرف القروية ؛ والاسعاف الأولى وعناصر الدفاع المدني ؛ والعمل في مشاريع مثل تحسين القرى وانشاء الطرق ، والمحافظة على الموارد ، وازالة الشجيرات والرى وتصريف المياه . وسيكون هدف المراكز الاكتفاء الذاتي اقتصاديا ، والأمل معقود في أن يصبح كثيرون ممن يكملون تدريبهم قادرين على أن يكفلوا العمل لأنفسهم .

٩٤ - وسوف يشارك الشباب ، الى أبعد مدى ممكن ، في تطوير المجتمع . وسوف يستخدمون في العمل في الحقول لمدة بضعة أيام في كل مرة ، يبيتون خلالها في خيم صغيرة .

٩٥ - وأحد أهداف المشروع هو ايجاد عمل مثم دائم للمشاركين فيه . وسيلقون المساعدة في انشاء مزارع نموذجية لزراعة حدائق الخضروات ، وتربية الدواجن ، الخ . وهذه الأنشطة هامة لأنها توفر العمل لهم في غير فترات المحاصيل . وسيلقون المساعدة في شراء المعدات وستقام مراكز لتجميع المحاصيل يسهل الوصول اليها من أجل تسويق انتاجهم .

٩٦ - وسيجهز كل مركز بمرافق سكنية (ورش ، ومهاجع ، وقاعات للطعام والاجتماع وغرفة للمطالعة ومطبخ) . وستستخدم قدر المستطاع المواد المحلية ، في تشييد المباني ، وسيقيم المشاركون في خيم حتى اتمام تشييد الأبنية ، مع العلم بأن كل مركز سيحتاج الى ١٠ خيم كما أن الامر سيحتاج الى عدد من الخيم الصغيرة من أجل العمل في الحقول . ويقوم

المشروع أيضا بتوفير الأسرة والفراش والبزات وألبسة العمل . وسوف يزود كل مركز بسيارة شحن كبيرة (لورى) وأخرى صغيرة (بيك اب) وسيارة جيب .

٩٧ - وستكون المساعدة التقنية جوهريّة بالنسبة للمشروع . وتلتزم الحكومة الدعم من المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل اليونسكو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة سواء من أجل المساعدة في وضع تفاصيل المشروع أم من أجل المشورة في تنفيذه .

٩٨ - وسيحتاج الأمر الى خبير تقني من أجل تنسيق البرنامج وتدريب أقرانه المحليين من أجل كل مركز من المراكز . وتنوي الحكومة أن تستخدم أيضا موظفين محليين متخصصين من أجل التعليم والتدريب وربما تستخدم أصحاب المؤهلات من بلدان افريقية أو نامية أخرى ممن لهم خبرة في الموضوع .

٩٩ - وان الحكومة ترحب أيضا بالمساعدة التقنية الطوعية ، من الوكالات المتعددة الاطراف مثل برنامج متطوعي الأمم المتحدة ، والوكالات الطوعية الثنائية .

١٠٠ - ولقد تم تأمين أغذية للمراكز لمدة ١٨ شهرا فقط . والأمل معقود في أن يكون المشتركون قد طوروا ، خلال هذه المدة ، مزارع كبيرة ومنتجة بما يكفي لجعلها مكتفية ذاتيا من الناحية الغذائية . ولدى وضع تكاليف المشروع ، قدرت الأغذية اللازمة لكل مشترك بخمس وحدات قياسية يوميا ، وذلك لمدة ٥٤٨ يوما ، أو ما مجموعه ١٠٩٦٠٠ وحدة قياسية (أو ما قيمته ٥٤٨٠٠٠ دولار) . ومهما يكن من أمر ، فان الحكومة تنوي التقدم بطلب الى برنامج الاغذية العالمي للمساعدة بموجب برنامج الغذاء مقابل العمل لتطوير المجتمع .

١٠١ - وتبلغ التكاليف الرأسمالية للمشروع المقترح ١٥٩٨٠٠٠ دولار ، محسوبة على أساس انشاء وتجهيز أربعة مراكز (دون تكاليف المساعدة التقنية) ، وذلك على النحو التالي :

التكاليف التقديرية

بدولارات الولايات المتحدة

٦٠٠ ٠٠٠	أعمال البناء
١٧٢ ٠٠٠	المركبات
(١٢٠ ٠٠٠)	سيارات شحن كبيرة (٤)
(٢٨ ٠٠٠)	سيارات شحن صغيرة (٤)
(٢٤ ٠٠٠)	سيارات جيب (٤)

(يتبع)

٠٠/٠٠

التكاليف التقديرية

(بد ولا رات الولايات المتحدة)

تابع

٢٠٠ ٠٠٠	أدوات ومعدات
١٢ ٠٠٠	خيم (٤٠)
٦ ٠٠٠	خيم صغيرة للحقول
٤٠ ٠٠٠	أسرة وفراش (٤٠٠)
٢٠ ٠٠٠	بزات وألبسة عمل (٤٠٠)
٥٤٨ ٠٠٠	أغذية (لمدة ١٨ شهرا)
<hr/>		
١٥٩٨ ٠٠٠		

١٠٢ - وتنوى الحكومة ، في حال نجاح المشروع أن توسع البرنامج ليشمل جميع أرجاء البلد . وتأمل الحكومة في أن يزيد هذا البرنامج ، مقرونا بتدابير مكملة أخرى في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، من جاذبية المناطق الريفية وأن يساعد على إيقاف النزوح مسن الريف الى المناطق الحضرية ، كما أن توسيع نطاق البرنامج سيتطلب مساعدة دولية .

١٠٣ - ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات فيما يتعلق بالمشروع من وزارة التعليم والشباب والرياضة والثقافة في غامبيا (ادارة شؤون الشباب) .

سابعاً - ملخص النتائج والاستنتاجات

١٠٤- ان اقتصاد غامبيا ، وهو اقتصاد زراعي يقوم على قاعدة ضيقة ، سريع التأثر الى حد كبير بعوامل خارجية تخرج عن سيطرة الحكومة ، مثل تقلبات الطقس ، وأسعار السوق العالمية فيما يتعلق بسلعة التصدير الاساسية وهي الفول السوداني . كذلك فان النشاط السياحي الحديث العهد بها يتأثر تأثراً شديداً بالظروف الاقتصادية في اسواقها الرئيسية التي تتمثل في أوروبا الغربية بصفة رئيسية .

١٠٥- وفي سنتين محصوليتين متتاليتين ١٩٧٩ / ١٩٨٠ و ١٩٨٠ / ١٩٨١ - انخفض انتاج غامبيا من الفول السوداني انخفاضاً شديداً نتيجة للجفاف : فكان محصول ١٩٨٠ / ١٩٨١ ، وقدره ٤٥٠٠٠ طن ، يمثل حوالي ثلث الانتاج في أوائل السبعينات . والاضافة الى ذلك ، انخفضت الأسعار الدولية للفول السوداني . وعلاوة على ذلك ، أدى الكساد الاقتصادي في أوروبا الغربية الى هبوط حصيلة البلد من السياحة على نحو ملحوظ . وناجياً عليه ، انخفض الدخل الريفي والحضري وايرادات الحكومة ، وحصائل التصدير انخفاضاً كبيراً .

١٠٦- ونظراً الى النمو السكاني بمعدل سنوي متوسط يبلغ ٢٦ في المائة ، فان الركود والتدهور الاقتصاديين قد أسفرا عن حالة من البطالة خطيرة ومتردية . وأدت الاحوال الاجتماعية الاقتصادية غير المواتية في المناطق الريفية ، التي يكسب فيها أربعة أخماس السكان عيشهم ، الى تدفق السكان ، ولاسيما الشباب منهم ، الى المناطق الحضرية وذلك بشكل متزايد . وزاد هذا الاتجاه من تفاقم مشاكل المراكز الحضرية وزاد من الضغوط السائدة .

١٠٧- ووقعت في غامبيا ، في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨١ حوادث شغب سببت خسائر جسيمة فسي الارواح والممتلكات . وكانت العاصمة بنجول اكثر المناطق تأثراً ، ولكن مناطق أخرى من البلد عانت أيضاً من تفجر العنف بها . وبالرغم من ان جوهر الاضطرابات كان ذات طابع سياسي ، فان الحكومة عزت حوادث النهب والعنف التي وقعت الى الاستياء والتطلد لدى الشباب الماطل .

١٠٨- وقد شملت الخسائر الاقتصادية المباشرة المتكبرة أضراراً بالممتلكات العامة بلغت ٥٠ مليون دولار . وبلغت الاضرار التي أصابت المنشآت التجارية والصناعية ٢٠ مليون دولار تقريباً ، والاضرار التي أصابت المنازل ٥٠٠ من ملايين الدولارات تقريباً . والاضافة الى ذلك فلقد تعطل الانتاج الزراعي .

١٠٩- ويتوقع في المدى المتوسط ، أن يؤدي استنفاد مخزونات البلد التي من الصعب ومن المكلف استعادتها الى كساد نشاط تجارة الجملة والاستيراد لمدة سنة أو اكثر .

١١٠- أما النشاط السياحي ، الذي كان متضرراً بالفعل من الكساد الاقتصادي في أوروبا الغربية فقد عانى من الالغاء الكثيرة للحجز السياحي في أعقاب الاضطرابات . وبالرغم مما تنفقه الحكومة على تنشيط السياحة ، فانها تخشى ان يظل النشاط السياحي متأثراً لبعض الوقت بالآثار الضارة المترتبة على التمرد الذي حدث في تموز/يوليه ١٩٨١ .

١١١- وأدى ارتباك النشاط الاقتصادي ، وانخفاض حجم الواردات الى خسائر فورية في الإيرادات المتحصلة للحكومة ، ولاسيما في شكل رسوم الاستيراد وضريبة الشركات . وفي الوقت نفسه ، تكبدت الحكومة في الحال نفقات اضافية نتيجة للاضطرابات بلغت ٦٥ ملايين دولار ، باستثناء الانفاق على الاغاثة الغذائية والطبية (انظر التذييل الأول ، الجدول ١) فهذه النفقات ، هي ما انفق لتمكين بعض المشاريع الجارية من أن تستكمل ، قد تم تمويلها من منح نقدية مجموعها ١٣٨ مليون دولار وردت من مانحين متنوعين (انظر التذييل الأول ، الجدول ٢) .

١١٢- وفي أعقاب الاضطرابات ، قررت الحكومة التوسع في برامجها في مجالين هما : (أ) الأمن القومي و (ب) التعمير والتنمية . وتقدر الحكومة ان كلا من التكاليف الرأسمالية والتكاليف المتكررة لهذه المشاريع الاضافية ستكون كبيرة وستشكل استنزافا خطيرا لموارد البلد المحدودة . والمانحون مدعوون الى النظر في التخلي عن شرط التمويل المقابل الى ان تتحسن حالة غامبيا المالية . وسيكون أيضا في غاية الفائدة لغامبيا ان يكون المانحون مستعدين للقيام ، كليا أو جزئيا بتغطية التكاليف المتكررة للمشاريع التي تحظى بالمساعدة الى ان تصبح المشاريع كاملة التشغيل أو منطلقة ذاتيا .

١١٣- ووضعت الحكومة ثلاثة مشاريع ذات أولوية في ضوء أحداث تموز/يوليه ١٩٨١ بنية تعزيز زخم برنامج التنمية الريفية التابع للحكومة عن طريق زيادة انتاج الغذاء وتحسين المواصلات ولاسيما بين العاصمة والمناطق الريفية وإيجاد فرص للشباب للتدريب والعمل في الوقت الذي يشتركون فيه أيضا في التنمية المجتمعية . وتسعى الحكومة الى الحصول على مساعدة خارجية قدرها ٤٠٠ ٨١٩ ٧ دولار لتنفيذ هذه المشاريع : ٨٠٠ ٨٨٧ ٤ دولار منها لتطوير الأرز ، و ٦٠٠ ٣٣٣ ١ دولار لتجديد اذاعة غامبيا ، و ٥٩٨ ٠٠٠ ١ لبرنامج وطني للشباب .

التذييل

الجدول ١

النفقات والالتزامات من جانب صندوق الطوارئ
(بالدالاسيات)

المبلغ

	١
	موجز الانفاق من صندوق الطوارئ حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ (١)
٢ ٤٥٢ ١٨١٤٣	مكتب الرئيس
٧٢٠ ٤٨٦٦٠	المفتش العام للشرطة
٦٤٣ ٩١١٩٥	وزارة العدل
٢ ٣٣٣ ٦٨٦٦٣	مفوض المعونة الخارجية
٢ ٩٥٠٠٠	وزارة الموارد المائية
٤٧٤ ٣٧١٨٨	وزارة الاعلام والسياحة
١٥ ٨٨٧٠٠	وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية
١٠ ٠٠٠٠٠	وزارة الزراعة والموارد الطبيعية
١ ٠٠٣ ٩٧٦٤٩	مؤسسة غامبيا للمرافق
<u>٧ ٦٥٧ ٣٩٧٩٨</u>	

٢ التزامات صندوق الطوارئ القائمة

الادارة

١ - ادارة التعليم

أثاث - التجهيزات

٥٦ ٢٩٩٠٠

(يتبع)

٠٠ / ٠٠

الجدول (١) (تابع)

المبلغ

١٧٣ ٧٠٠.٠٠	٢ - شركة غامبيا للمرافق محول بقدرة ٥٠٠ كيلو فولت أمبير
١٥ ٧٨٦.٠٠	٣ - البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية معدات اتصالات سلوكية ولا سلوكية لسنترال بريكاما ٣ شبكات لتوريد الطاقة من طراز " اف تشارجز "
٢١٠ ٠٠٠.٠٠	٤ - مجلس تسويق الثروة الحيوانية شاحنتان مقفلتان صغيرتان معزولتان
٥٠ ٠٠٠.٠٠	٥ - كلية غامبيا (مدرسة التمريض) أثاث وتجهيزات ل ٦٠ فصلا دراسيا
٢٩٠ ٨٠٠.٠٠	٦ - إدارة الأشغال العامة المركبات أعمال التعمير
٧٥٧ ٤٤٠.٠٠	٧ - الشرطة النقل
٣٥٠ ٠٠٠.٠٠	شبكة اللاسلكي
٢ ٩٩٢ ٧٦٠.٠٠	٨ - جميع الإدارات الأخرى ، النقل
٢٠٠ ٠٠٠.٠٠	٩ - الطوارئ
<u>٥ ٠٩٦ ٧٨٥ ٠</u>	المجموع

(أ) ووفق أيضا على اتفاق ١٧٧ ٥٠٠ الاسي من صندوق الطوارئ للتقديرات
الانمائية بغية تسهيل اتمام مشاريع جارية محددة .

الجدول ٢

منح نقدية وردت استجابة لنداء وجهه رئيس غامبيا
في آب/أغسطس ١٩٨١
(بدولارات الولايات المتحدة)

<u>المبلغ</u>	<u>المانح</u>
١٠٠٠٠	استراليا
٣٢٥٠	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
١٥٠٠٠٠	ساحل العاج
٦٤٠٠٠	الصين
٥٠٠٠٠٠	العراق
٥٠٠٠٠٠	عمان
٢٠٠٠٠٠٠	قطر
١٠٠٠٠٠٠	الكويت
١٠٠٠٠٠٠٠	المملكة العربية السعودية
١٠٠٠	الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
١٠٠٠	مركز العمل الافريقي / الامريكسي
<u>١٣٧٧٩ ٢٥٠</u>	المجموع

الجدول ٣

المعدات اللازمة لاصلاح وتعزيز منشآت الارز المروى

(المشروع ١)

(بدر ولايات الولايات المتحدة)

الكمية	الوصف	مجموع التكلفة المقدرة
	(أ) النقل	
١	سيارة تجارية بها سبعة مقاعد (بيجو ٥٠٤)	١٢ ٥٠٠
٢	سيارة ستيشن من طراز لاند روفر بها ١٠ مقاعد	٣٧ ٥٠٠
٢	سيارة بيك آب لاند روفر ذات قاعدة عجالات منخفضة هيكلها صندوقي	٢٥ ٠٠٠
١٢	دراجة بخارية سعة ٩٨ سم ^٣	١٥ ٠٠٠
		<u>٩٠ ٠٠٠</u>
	(ب) ورش	
٢	ورشة متنقلة	<u>٦٠ ٠٠٠</u>
	(ج) معمل هندسي ومعدات هندسية	
٢	حفار ذو كبل للسحب مقاس ٣/٤ يادرة من طراز RB 22	٢٦١ ٢٥٠
٢	مجموعتا حصر خشبية مزودة بكبل للسحب	٢ ٥٠٠
٣	شاحنة قلابية ٤ × ٤ حمولة ٧ أطنان	١٨٧ ٥٠٠
١	آلة لصنع الألواح مدارة بالكهرباء	٦ ٢٥٠
١	حمالة حفارة آلية	١٠٠ ٠٠٠
١	حمالة منخفضة مقطورة	٢٥ ٠٠٠
٢	مدحلة مشاة اهتزازية	٢ ٥٠٠
٤	قلاية نصف ياردة	٢٠ ٠٠٠
٢	مضخة قابلة للحمل، ٢ بوصة، ذاتية التحضير	٢ ٥٠٠

(يتبع)

... / ...

الجدول ٣ (تابع)

الكمية	الوصف	مجموع التكلفة المقدرة
٢	مزازة محراكة	٢ ٥٠٠
٢	مسلفة مطرقة موازين (مرفاع تارين)	١ ٢٥٠
١	بلنك بسلسلة ومرفاع مقصي حمولة ٥ أطنان	٦٢٠
٢	خلاط للخرسانة نصف كيس	٢ ٥٠٠
٢	مقطورة باحثة عن الماء سعة ١٠٠٠ لتر	٢ ٥٠٠
	أدوات ومعدات صغيرة	٥ ٠٠٠
		<u>٦٢١ ٨٦٠</u>
	(د) <u>معدات للمسح</u>	
١	ميزان مساح تلقائي التشغيل ذو مقياس أفقي	٣ ١٢٥
١	مسواة لقياس ارتفاعات الطرق	١ ٨٧٥
٤	ساق	٦٢٥
٨٠	شاخص	٦٢٥
٢	شريط من الفولان ، ٣٠ مترا	١٦٠
٤	شريط بطانة ، ٣٠ مترا	١٦٠
٢	مظلمة مساحين	١٦٠
		<u>٦ ٧٣٠</u>
	(هـ) <u>مضخات</u>	
٢٤	مضخة دفع محورية ١٢ بوصة	٢٤٠ ٠٠٠
	(و) <u>معدات الاعداد الأولى للأرض</u>	
٤	جرار زراعي ذو ٤ عجلات دافعة قدرة ١٠٠ حصان	١١٠ ٧٠٠

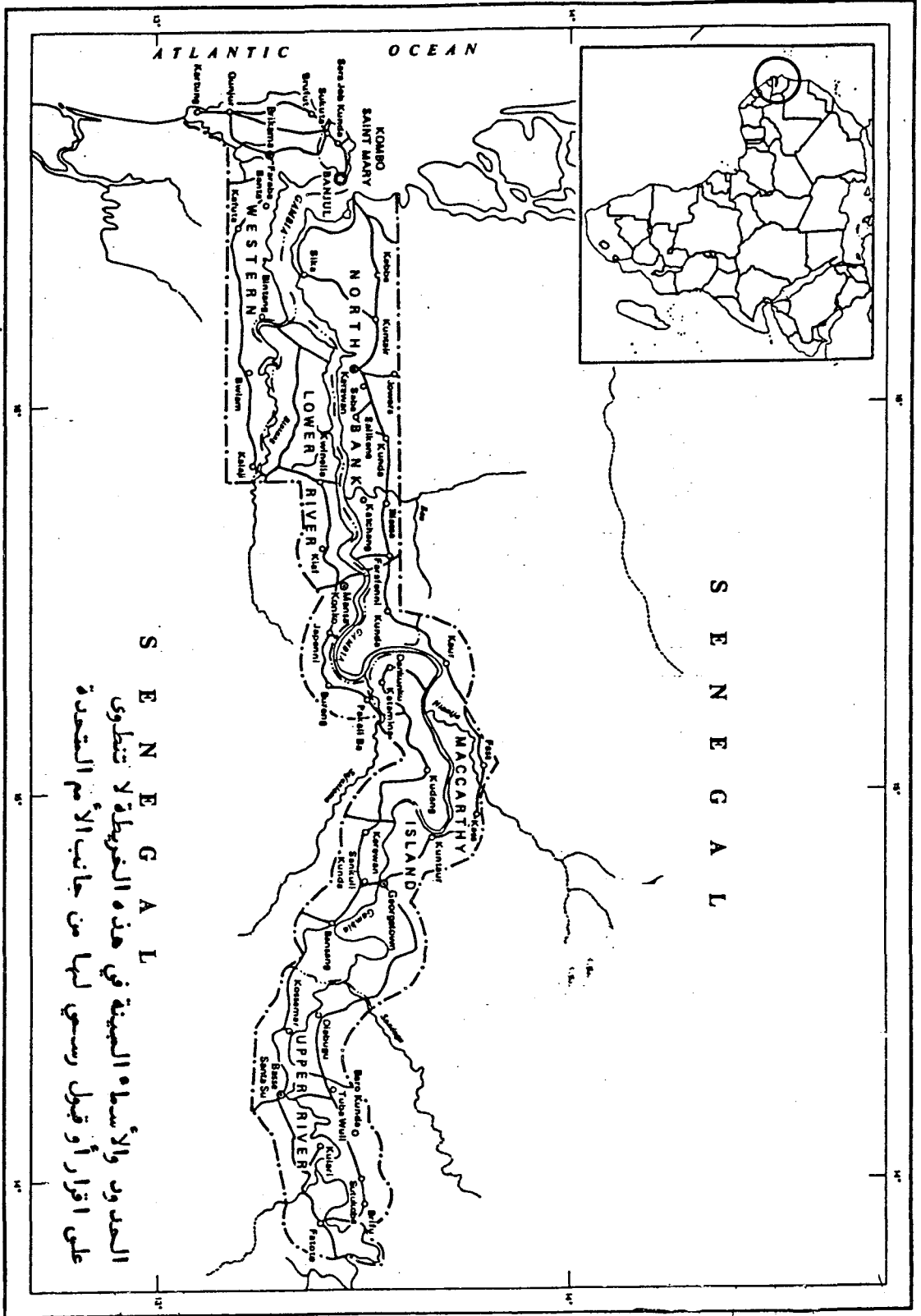
(يتبع)

٠٠/٠٠

الجدول ٣ (تابع)

الكمية	الوصف	مجموع التكلفة المقدرة
٤	سلفة قرصية	٧ ٥٠٠
٤	آلة د وارة لقلب التربة	١٢ ٥٠٠
٢	جرافة معراث ، انعكاسية	١٢ ٥٠٠
١	مسحاج للأرض	١٥ ٥٠٠
١	صانعة أرصفة	١ ٨٧٥
١	حفارة خنادق	٣ ١٢٥
		<u>١٦٣ ٧٠٠</u>
	(ز) معدات مكاتب رسم	<u>٨ ٧٥٠</u>
	(ح) معدات مكاتب	<u>٨ ٧٥٠</u>
	المجموع الكلي	<u>١ ١٩٩ ٨٠٠</u>

MAP NO. 3081 Rev.1 UNITED NATIONS
APRIL 1981



S E N E G A L
 الحدود والأسماء المبيّنة في هذه الخريطة لا تنطوي
 على اقرار أو قبول رسمي لها من جانب الأمم المتحدة

- خاضع
 ○ مدينة ه قريّة
 ○ عاصمة مجلس
 ○ العاصمة القومية
 --- حدود مناطق المجالس

